إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/44
للنشر الفوري
11 يناير 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع مصر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 11 يناير 2015 مشاورات المادة الرابعة[1] مع جمهورية مصر العربية.

عقب أربع سنوات من عدم اليقين السياسي وتباطؤ النشاط الاقتصادي، بدأت السلطات المصرية في تطبيق سياسات لرفع معدل النمو، وخلق فرص العمل، واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولتحقيق نمو شامل لجميع شرائح السكان وخلق فرص العمل المطلوبة، تعمل السلطات على تنفيذ إصلاحات هيكلية، وتشجيع الاستثمار، واتخاذ تدابير لحماية الفقراء. ولاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، تقوم السلطات بتصميم خطة طموحة لتصحيح أوضاع المالية العامة، تدعمها سياسة نقدية تقشفية لاحتواء التضخم.

وتبدأ السلطات من نقطة صعبة. فقد أدت الاضطرابات السياسية التي اندلعت في عام 2011 إلى تحول حاد في مسار الحساب الرأسمالي وتسببت في إضعاف النمو، بينما أسفر تيسير السياسات عن توسيع اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية. وعلى مدار الأربع سنوات الأخيرة، اقتصر النمو على معدل متوسط قدره 2%، وارتفع معدل البطالة متجاوزا 13%. أما الفقر فقد زاد إلى 26.3% في الفترة 2013/2012. وتجاوز عجز المالية العامة 10% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2011، ومعظمه يموَّل من مصادر محلية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مستوى التضخم نسبيا؛ كما بلغ دين الحكومة العامة 90.5% من إجمالي الناتج المحلي في منتصف 2014. وشكلت أجواء عدم اليقين السياسي عبئا على السياحة والتدفقات الرأسمالية، مما تسبب في انخفاض الاحتياطيات من 6.8 شهرا من الواردات في منتصف 2010 إلى 2.2 شهرا من الواردات في ديسمبر 2014. ومع ذلك، فإن النظام المصرفي، الذي بدأ من مركز قوي نسبيا، كان صامدا في مواجهة الصدمات واستطاع الحفاظ على الربحية وانخفاض مستوى القروض المتعثرة وارتفاع مستوى السيولة.

وقد ظهرت بوادر التحول الإيجابي بفضل الإجراءات المتخذة حتى الآن، إلى جانب بعض التحسن في مستوى الثقة. ومع استمرار السلطات في تنفيذ مبادرات على مستوى السياسات، ستتحسن الآفاق المتوقعة للنمو وتوظيف العمالة والاستقرار

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

الاقتصادي الكلي. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 3.8% في 2015/2014 وأن يسجل ارتفاعا مطردا ليصل إلى 5% على المدى المتوسط، مما يُتوقع أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتخفيض مستوى البطالة.

ومع ضبط أوضاع المالية العامة، يُتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى أقل من 8% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2019/2018 وأن يستقر الدين الحكومي على مسار تنازلي. ويهدف التصحيح المالي إلى الحفاظ على النمو وتعميم الاستفادة منه على مختلف شرائح السكان؛ فهو يسمح بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي حسبما ينص الدستور، ويحقق إصلاحات في الدعم بما يجعله أكثر كفاءة وعدالة، ويرفع الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة، ويدعم شبكات الأمان الاجتماعي بإرساء نظم للتحويلات النقدية. وسيؤدي انخفاض عجز المالية العامة إلى دعم التخفيض المستهدف للتضخم حتى يصل إلى 7% على المدى المتوسط. وتسعى السلطات لزيادة الاحتياطيات حتى تغطي ما يعادل 3 أشهر من الواردات مع نهاية 2015/2014 و 3.5 شهرا من الواردات على المدى المتوسط، وإن كان تحقيق هذه الأهداف سيتطلب استمرار التمويل الخارجي.

وليست مصر محصنة من مغبة التطورات الاقتصادية العالمية المعاكسة، والمخاطر الأمنية الإقليمية، والصدمات المحلية، واحتمال الخروج عن مسار السياسات المقرر، لكن تحقيق نتائج إيجابية تفوق التوقعات أمر وارد أيضا عند نجاح السلطات في تنفيذ السياسات والإصلاحات المستهدفة.

تقييم المجلس التنفيذي[2]

أيد المديرون التنفيذيون الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وإذ أقروا بصعوبة الموقف الاقتصادي في مصر، رحبوا بخطط السلطات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتشجيع النمو الاحتوائي وتوظيف العمالة.

وشدد المديرون على أهمية سياسات استعادة النمو، وخلق فرص العمل، وحماية الفقراء. ورأوا أن تطوير القطاع المالي وإصلاحات الإطار التنظيمي للأعمال والاستثمار تمثل مطلبا أساسيا لإطلاق النمو بقيادة القطاع الخاص، وحثوا السلطات على تصميم إصلاحات تشجع المنافسة الحرة وتدعم النمو.

ورحب المديرون بتركيز السلطات على تحسين البنية التحتية وإصلاح قطاع الطاقة. وأكدوا أن الاستثمار ينبغي أن يستهدف خلق فرص العمل على المدى القصير وزيادة النمو الممكن والصادرات على المدى الطويل. ونبهوا إلى أن الموارد العامة المحدودة ودين القطاع العام الكبير بالفعل يتطلبان الدقة في تصميم المشروعات ومراقبتها لتجنب نشوء التزامات فعلية أو احتمالية.

---

[2] في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

ورحب المديرون بسياسات السلطات الرامية إلى حماية الفقراء. ورأوا أن إطلاق نظام جديد للتحويلات النقدية وإصلاح نظام بطاقات التموين الغذائي تمثل تطورات مهمة، إلى جانب التزام الحكومة بتحسين استهداف المستحقين وزيادة المزايا المقدمة لهم. وأشاروا إلى أن زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والبحث العلمي، إذا نُفِّذت بحكمة، يمكن أن تعزز جودة الخدمات العامة ومدى توافرها وأن تدعم النمو الاحتوائي على المدى الطويل.

وشدد المديرون على ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق الاستقرار والاستمرارية على المدى المتوسط. وأثنوا على السلطات لما اتخذته من إجراءات مؤخرا لزيادة الإيرادات واحتواء الإنفاق، وخاصة إصلاح دعم الوقود الذي بدأ في عام 2014. وأشاروا إلى أن تراجع أسعار النفط مؤخرا يعتبر فرصة لإلغاء الدعم في وقت أقرب. وأكدوا الأهمية البالغة للحفاظ على وتيرة الإصلاحات، وإرساء مسار تنازلي للدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ودعوا المديرين إلى التعجيل بتشريع ضريبة حديثة للقيمة المضافة تساهم في زيادة الإيرادات، وإلى استمرار تنفيذ إصلاحات الدعم، ومواصلة تطبيق إصلاحات لتوسيع نطاق الإيرادات الضريبية والسيطرة على الإنفاق الجاري. ورحبوا بالإصلاحات الجارية والمخططة لتحديد الأجور وتعيين العمالة في القطاع العام. وأشار المديرون إلى أن ضبط أوضاع المالية العامة سيدعم هدف البنك المركزي المتمثل في تخفيض التضخم إلى معدل من رقم واحد.

ورأى المديرون أن احتياجات التمويل ستظل مرتفعة على المدى المتوسط رغم التحسن المنتظر في ميزان المدفوعات بفضل التصحيح الذي تتوخاه السياسات. ولذلك، سيتطلب الأمر الجمع بين مزيد من التصحيح والتمويل. وأعرب المديرون عن قلقهم من احتمال أن يكون وجود السوق الموازية للنقد الأجنبي والطلب المتراكم عليه من جانب الشركات إشارة لنقص المعروض. ورأوا اعتماد سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف تركز على تحقيق سعر توازن السوق وتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي كوسيلة لزيادة توافر النقد الأجنبي، وتعزيز التنافسية، ودعم الحساب الجاري، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تشجيع النمو وفرص العمل وتخفيض احتياجات التمويل.

وإذ أشار المديرون إلى المخاطر الأمنية الإقليمية والمحلية، أكدوا أن تحسين مستوى الثقة يقتضي إقرار الأمن وإرساء سيادة القانون على أساس من المساواة. ودعوا السلطات إلى المثابرة في جهود الإصلاح وأوصوا بالاستمرار في زيادة الاحتياطيات الدولية وإعداد خطط للموازنة العامة تكفل مواجهة الطوارئ من خلال بناء احتياطيات وقائية ودعم الثقة.